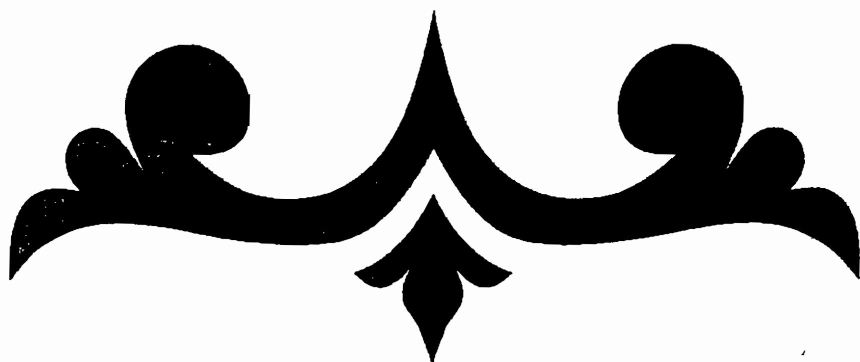
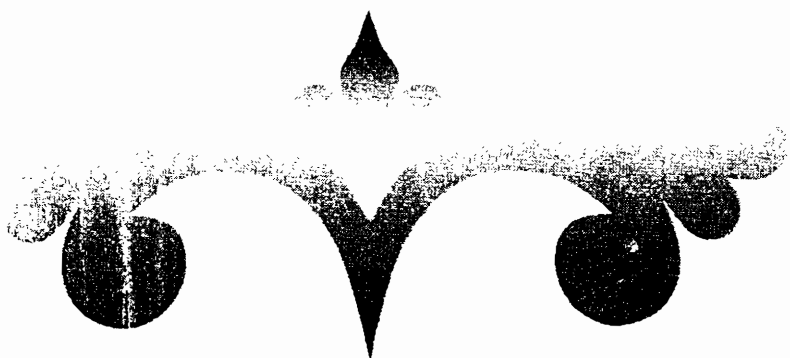


المحور الرابع

دور الأزهر وجهود أعلامه في تأصيل وتطوير الدراسات اللسانية والصوتية وفقة اللغة



حركات التجديد فى النحو العربى
وموقف علماء الأزهر منها

الأستاذ الدكتور
محمد بابكر البدوى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمد لله الذي شرف لغتنا العربية ، فاختارها لغة القرآن ، والصلاة والسلام على أفصح الناس بياناً ، وأحلاهم كلاماً ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان ، صلاةً ننال بها من الله الرضوان .

وبعد، وجدت الدراسات النحوية اهتماماً بالغاً وعنايةً منقطعة النظير ،و كان من جوانب هذا الاهتمام أن قامت طائفةٌ في كل عصر من عصور العلم تحاول تجديد النحو وتبسيطه حتى تعم الفائدة – من وجهة نظرهم – ويكثر النفع ولا زالت هذه القضية تشغل الباحثين إلى يومنا هذا ، ولقد زججت بسية قوسي في هذا المضمار ، وحاولت في هذا البحث أن اقف مع تلك الحركات قديما وحديثا ؛ لأبين موقفي منها كما حاولت أن أجلي موقف علماء الأزهر من تلك الحركات ، والأزهر مؤسسة إسلامية عالمية تمتد جذورها إلى أكثر من ألف عامٍ ، وقد أراد الله لها أن تحمل مشعل الحضارة على طول هذا التاريخ ، وأن تحافظ على العلوم الإسلامية والعربية . وقد جاء هذا البحث مكوناً من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ، تناولت في المبحث الأول معالم تجديد النحو قديماً ، وقد تمثل ذلك في آراء ابن الطراوة الأندلسي (٤٣٨-٥٢٨) ه ، والذي يعد من النحاة البارزين في الأندلس ، كما عرضت

لآراء تلميذه السهيلي (٥٠٨-٥٨١) ه الذي كان له الفضل في التعريف بآراء ابن الطراوة ؛ إذ كان بها معجبا ، فكان أن اتفق الشيخ وتلميذه في بعض المسائل واختلفا في بعضها الآخر ، تحدثت بعد ذلك عن محاولة جريئة ثار فيها صاحبها على قواعد النحويين ذلكم هو ابن مضاء القرطبي ، وذلك من خلال كتابه (الرد على النحاة) والذي يقول في مقدمته : " وقصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه". وكما نعلم كان كتاب ابن مضاء ثورة على النحو ، وثورة على نظرية العامل على وجه الخصوص .

وفي المبحث الثاني تحدثت عن حركات تجديد النحو عند المعاصرين ، وقد عرضت لمحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى ، والأستاذ عبد المتعال الصعيدي ، والدكتور عبد الرحمن أيوب ، والدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) ، ثم جاء الدكتور مهدي المخزومي بكتابين في هذا المجال ، الأول منهما سماه (في النحو العربي نقد وتوجيه) ، والثاني (في النحو العربي قواعد وتطبيق) ، وقد تبنى المؤلف آراء المدرسة الكوفية في كثير من الموضوعات النحوية التي ذكرها في هذين الكتابين حتى في اختياره لاستعمال المصطلحات .

وفي المبحث الثالث تحدثت عن موقف علماء الأزهر من تلك الحركات و دورهم في الحفاظ على العربية ، وقد تجلى لنا من خلال ذلك أن لهم فضلاً كبيراً في الحفاظ على تراث الأمة ، والدفاع عنه ، ولهؤلاء العلماء نهج بين في هذا المجال فقد تسابقوا لكتابة الحواشي ، التي شرحوا فيها أهم الكتب النحوية ، فوجدت حاشية الشيخ إبراهيم الباجوري ، وحاشية الشيخ الصبان ، وحاشية الشيخ الأمير على شرح الأزهرية ، وحاشية العطار ، وإلى جانب ذلك تحقيقات وتعليقات الشيخ الجليل محمد محي الدين ، والتي يسرت الدرس النحوي بعبارة سهلة ، وأسلوب رفيع ، كل هذه الجهود وغيرها تعتبر رداً على الذين يرومون التجديد في النحو العربي ، بحذف بعض الأبواب لصعوبتها – بزعمهم – ورداً على أولئك الذين يدعون إلى تيسير القواعد بترك الإعراب ، إن علماء الأزهر ما برحوا يدافعون عن لغة القرآن الكريم ، وذلك عن طريق تدريسهم لأمهات كتب النحو ، و كذلك من خلال اختصار الشروح المطولة دون المساس بالأصول ، ودون تغيير في المنهج . واكتفيتُ بما أورده الأستاذ محمد عرفة في كتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) ؛ وذلك أنه أفرده للرد على ما أورده صاحب إحياء النحو ومن تبعه في آرائه ؛ كما أنه من علماء الأزهر ، وقد أخذت في هذا البحث بالمنهج الوصفي ، وإني لأرجو أن أكون قد أوفيت لهذه المؤسسة العلمية التي لها أياد في كل قطر من أقطار العالم

الإسلامي بعض حقها علينا . وصلى الله على خير الأنام سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام

المبحث الأول :

تجديد النحو عند القدماء (المراحل والسمات)

نشأ النحو العربي في القرن الثاني الهجري ، فجاء على أكمل وجه وأتمه في كتاب سيبويه الذي يعد أوفي كتاب في نحو العربية وتصريفها وأصواتها ، وكان من أبرز من تتلمذ على الخليل بن أحمد ، ويعد رأس المدرسة البصرية بعده، و يعد الكسائي مؤسس المدرسة الكوفية ، جمع سيبويه النحو في مؤلفه المشهور المسمى (الكتاب) . أمَّا الكسائي فقد عاد إلى الكوفة بعد أن استوعب علم الخليل وطاف ببوادي نجد والحجاز وتهامة ليؤسس منهجاً خاصاً عرف بالمذهب الكوفي في النحو .

إن النظرة الدقيقة المتأنية في آراء هؤلاء العلماء بصريين وكوفيين وغيرهم تدلنا على أنّ النحويين جميعاً يصدرون في دراسة العربية عن نظرية واحدة هي نظرية العامل، وأصول واحدة تعتمد على السماع والقياس ، ولهذا فإن الخلاف فيما بين العلماء لا يرجع إلى اختلاف في طريقة النظر إلى اللغة ، فكلهم يأخذ بالعامل ، وإنما يرجع إلى اختلافهم في طريقة تطبيقهم لمقتضيات هذه النظرية .

وقد مر النحو العربي بعدة مراحل هي : مرحلة التتابع ، ثم الاستقلال ، ومرحلة الانفصال عن الجذور. ففي المرحلة الأولى وهي المرحلة التتابعية نجد كتاب سيبويه خلاصة لجهود من سبقه من العلماء ، تلته بعد ذلك جهود لآخرين اتجهت نحو الإيضاح والاختصار كما فعل المبرد

في كتابه المقتضب الذي جاء تلخيصا لكتاب سيبويه مع التنبيه على بعض القضايا التي خالفه فيها ، وقد عرض فيه للقواعد النحوية بأسلوب واضح وعبارة سهلة ، وجاء ابن السراج في كتابه الأصول ليسلك ترتيبا منهجيا يبدأ بالمرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات ثم التوابع ثم يشير إلى نواصب الأفعال وجوازمها منتهيا بعدها إلى مسائل الصرف . وسار الزمخشري على ذات المنهج في كتابه المفصل " حيث حصر مادة النحو في أربعة أقسام : الأسماء والأفعال والحروف و المشترك حيث عالج كل قسم على حدة واضعا في اعتباره كل الأحكام [1]النحوية والصرفية المتصلة بكل من هذه الأقسام ".(١)

بعد هذه المرحلة وهي المرحلة التتابعية برزت مرحلة جديدة تمثل الاستقلال في المنهج وذلك عند ابن الطراوة في مسائل عامة هي :نقد الأمثلة المصنوعة ،ونفوره من التقديرات ، وإبطال بعض العلل النحوية ، وإعادة النظر في قضايا الدرس النحوي الرئيسية . (١) .

ومن اعتراضاته على النحاة أنه لايرى أهمية للإعراب إلا إذا لم يفهم المعنى يقول :" إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت ، وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما

---

[1] (١) اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين ،دراسة وتقويم ، د.أحمد جار الله الزهراني ،ط مكتبة الرشد ، الرياض ٢٠٠٧م ص ٤ ، ٦

أن يكون فاعلا ". (٢) ويرى أن الفعل المضارع يكون للحال في صيغة (يفعل) ، ولا يكون للمستقبل إلا إذا لحقته السين أو سوف . ومن أهم ما ينسب إليه أنه أضاف عاملا معنويا جديدا هو القصد إليه وفسر به بعض المنصوبات كالمصادر ، وقد ذكر لنا تلميذه السهيلي ما يمكن أن يعرفنا بهذا العامل يقول : " فالحدث إذا على ثلاثة أضرب : ضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ، وإلى اختلاف احوال الحدث ، فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه ، وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث . وضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال ، فيشتق منه الفعل ولا تختلف أبنيته ...وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ، ولا إلى اختلاف أحوال الحدث ، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق ، مضافا إلى ما بعده ، نحو : سبحان الله ! فإن (سبحان) اسم ينبئ عن العظمة ، فوقع القصد إلى ذكره مجردا عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال ؛ ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر ، نحو : إياك ، ونحو : ويلَ زيدٍ وويحَهُ " (٣) .[٢]

---

[٢] (١) اتجاهات تجديد النحو ، ص ٨ .

(٢) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ،د.محمد إبراهيم البنا ،القاهرة ،دار الاعتصام ، ط ١٩٨٠م ص

(٣) المرجع السابق ، ص ٧٤

ومما جعله منصوبا بهذا العامل أمثلة الاشتغال والمفعول به المقدم يقول السهيلي : " ومما انتصب لأنه مقصودٌ إليه بالذكر : زيداً ضربته ، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين ، وكذلك زيداً ضربت بلا ضمير ،

لا يجعله مفعولا مقدما ؛ لأن المعمول لا يتقدمُ على عامله " .(١)

يتضح لنا أن النحاة يعربون هذه الأمثلة على أنها منصوبة على الاشتغال ، بينما ذهب ابن الطراوة إلى القول بأنها منصوبة بعامل معنوي سماه القصد إليه . و مما ذهب إليه القول بأن الأسماء يُعملُ فيها ولا تعمل ، فالمضاف ليس عاملا في المضاف إليه ؛ وذلك أن الأسماء معانيها في أنفسها ، ومن ثم هي لا تطلب غيرها بينما الحروف معناها في غيرها فهي مفتقرة (٢).

ويسير في ذات النهج السهيلي تلميذ ابن الطراوة ، ويضيف من العوامل الإظهار حيث يرى أنه العامل في المفعول لأجله في قولك : جاء زيدٌ رغبةً يقول : " وأما عمل (جاء) في المفعول من أجله ، فإنه لم يعمل فيه بلفظه عندي ، ولكنه دل على فعل باطن من أفعال النفس والقلب ، أثار هذا الفعل الظاهر ، وصار ذلك الفعل الباطن عاملاً في المصدر الذي هو المفعول من أجله في الحقيقة ، والفعل الظاهر دال عليه " (٣) .ونمضي بعد ذلك إلى الحديث عن ابن مضاء القرطبي ، وذلك بعرض آرائه التي رد فيها على النحاة .

إن من يتتبع كلام النحاة يجد أن العمل مصطلح قصدوا منه التعبير عن علاقات بين أجزاء التركيب والأثر الذي ينشأ عن تعلق بعضها ببعض ، وقد ثار ابن مضاء على هذه النظرية يقول : " قصدي أن آخذ من النحو ما يستغني عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه . فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منه يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ". [٣] (٤)

وهكذا يمضي في هذا الاتجاه ويستخدم مصطلح التعلق بديلا عن مصطلح العامل وذلك في حديثه عن باب التنازع يقول :" وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول : علقت ولا أقول أعملت ". (١) ، غير أنه في كلامه في باب الاشتغال تبع النحويين حيث اختار النصب في قولنا (زيداً فاضربه) يقول : " وإذا قلت (زيداً فاضربه) ، فلا يجوز في زيد إلا النصب ، ولا يجوز فيه الرفع على الابتداء ". (٢) . فقوله على الابتداء هو مصطلح استعمله النحويون .

---

[٣] (١) ابن الطراوة وأثره في النحو ص ٧٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٧٦

(٣) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ،د.محمد البنا ، جدة، دارالبيان العربي ،ط١٩٨٥م ، ص ٣٢٢ ، وانظر اتجاهات تجديد النحو ص١٠

(٤) الرد على النحاة لابن مضاء ،تحقيق د.شوقي ضيف ، مصر ،دارالمعارف ص٧٥

وقد دعا للأخذ بالظاهر والبعد عن المضمرات ومن ذلك إضمار فعل متعد

بعد حرف النداء فالنحاة

يقولون :إن الجملة " يا عبد الله "فيها فعل محذوف تقديره أدعو أو أنادي

في حين أن ابن مضاء يرى أنه

لا داعي لهذا التقدير لأنه سيؤدي إلى تغير المعنى وتحويله من أسلوب

الإنشاء إلى أسلوب الخبر والأسهل

لنا أن نعرب دون تقدير أو تأويل.(٣)

وكذلك القول في مسألة إضمار (أن) بعد الفاء أو الواو فالنحاة يرون أن

الفعل المضارع بعد هذه

الحروف منصوب بأن مضمرة، في حين أن ابن مضاء ينتقد ذلك ويرفضه

؛لأنه لا يدل على المعنى المراد

يقول ابن مضاء :" ألا ترى أنك إذا قلت : "ما تأتينا فتحدثنا " كان لها

معنيان : أحدهما ما تأتينا

فكيف تحدثنا (أي أن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان) ... والوجه الآخر ما

تأتينا محدثاً أي أنك تأتي

ولا تحدث وهم يقدرون الوجهين ، وهذا اللفظ لا يعطي معنى من هذين المعنيين " (٤) . ولم يقدم ابن

مضاء دليلا على ما ذهب إليه من نقض المعنيين في هذا التركيب .

ومما قال به إلغاء العلل الثواني والثوالث ، يقول : " ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني

والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيدٌ) لم رفع فيقال ؛ لأنه فاعل ، وكل

فاعل مرفوع ، فيقول ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب " . (١) ويقول عن

هذه العلل إن معرفتها لا تزيدنا علما ، كما أن الجهل بها لا يضر وذلك بقوله " فلا يزيدنا ذلك علما

بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله " .(٢) وقد دعا ابن مضاء كذلك إلى إلغاء

---

(١) الرد على النحاة ص ٩٢

(٢) المرجع السابق الصفحة نفسها .

(٣) نفسه ص ٧٩/٨٠

(٤) نفسه ص ٨١

التمارين غير العملية ؛ لأنها قليلة الجدوى ويمكن الاستغناء عنها (٣)

وبعد، فإن الناظر في كتب النحاة يجد أن العمل مصطلح قصدوا منه التعبير عن العلاقات بين أجزاء

التركيب ،فإذا كان أحد هذه الأجزاء طالبا لآخر من حيث المعنى فإنه يتشبث به لفظا ، وينشأ عن

التعلق أثر وهو ما يسمى بالعامل .

هذا ما كان من محاولات التجديد عند قدماء النحويين ، وقد ساروا في عدة اتجاهات : الأول يعالج القضايا المختلفة شارحا ومبينا للوجه الصحيح ، وذلك في حدود ما روي عن العرب ، والثاني اتجاه بدا مستقلا ، خالف فيه أصحابه الأصول النظرية . وفيما يلي الحديث عن محاولات أخذت اتجاها ثالثاً مختلفا ، وذلك عند المحدثين من الذين تصدوا للدرس النحوي .

---

(١) الرد على النحاة ص ١٣٠

(٢) المرجع السابق ص ١٣١

(٣) نفسه ص ١٤٠

المبحث الثاني

تجديد النحو عند المحدثين :

١/ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) .

نادى الأستاذ إبراهيم مصطفى في هذا الكتاب بضرورة إصلاح النحو وتيسيره ، وإبدال أصوله بأصول سهلة ، وضم أبواب إلى بعضها ليسهل تعلمها . وقد رفض نظرية العامل النحوي التي فسَّر النحاة القدماء قواعد اللغة العربية في ضوئها ، وذهب إلى أن وضع النحو المعتمد على العناية بضبط أواخر الكلمات لا يصور المعنى يقول : « على أنَّ أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ولم يروا في علاماته إشارة إلى معـــــنى »[١] .

ويذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أنَّ للحركات معنى يجب البحث عنه ، يقول : « ونحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابيّة وعن أثرها في تصوير المعنى ، فإذا تمت لنا الهداية إلى هذا وجدنا عاصماً يقينا من اضطراب النحاة وحكماً يفصل في خصوماتهم العديدة المتشعبة ، ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها ، ولكن ماذا تشير إليه من معنى »[٢] .

وعلى هذا الأساس من ضرورة الربط بين الحركة والمعنى جعل الأستاذ إبراهيم مصطفى الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة ، أمَّا الفتحة فليست علامة إعراب ، بل هي حركة خفيفة مستحبة بمثابة السكون عند العامة ، فلا معنى لها ، يقول : « فأمَّا الضمة فإنها علم الإسناد ، ودليل أنَّ الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها وأمَّا الكسرة فإنَّها علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ، سواء كان هذا الارتباط بأداةٍ او بغير أداة كما في كتابِ محمدٍ ، وكتاب لمحمدٍ .ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه ، إلاَّ أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتباع " (٣) .[٦]

أمَّا الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالّة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة . فللإعراب الضمة والكسرة فقط ، وليستا بقية من مقطع ولا أثراً لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام » (١).

---

[٦] (١) إحياء النحو الأستاذ إبراهيم مصطفى ط القاهرة ١٩٥٩م ص٤٨/٤٩

(٢) إحياء النحو ص ٤١/٤٢ (٣) المرجع السابق ص ٥٠

وقد جمع الأستاذ إبراهيم مصطفى المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل تحت باب واحدٍ سمّاه المسند إليه ، يقول : « المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل : كل واحدٍ من هذه المرفوعات " مسند إليه "كما تعلم – وهو اصطلاح آثره من قبل علماء البيان واستعملوه في كتبهم ، وجعلوا الأنواع الثلاثة نوعاً واحداً في العنوان وفيما أجروا من الأحكام – بل إنَّ سيبويه قد سبقهم إلى هذا الاصطلاح ، واستعمل المسند إليه فيما يشمل هذه الأقسام وكررّه في مواضع من كتابه .

وإذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب لم نرَ ما يدعو إلى تفريقها ، ورأينا في أحكامها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن تكون باباً واحداً يعفينا من تشقيق الكلام وتكثير الأقسام »[٢].

لكن ظهرت للأستاذ إبراهيم مصطفى مشكلة تنقض ما بناه من ربط الضمة بالإسناد ، وقد تمثلت هذه المشكلة في بابين هما : المنادى المبني واسم إنَّ المنصوب فالأول ليس مسنداً إليه ، وهو مع ذلك مرفوع ، والثاني مسند إليه ولكنه منصوب ، ولذا أجهد نفسه كثيراً في معالجة هذين البابين ليتوافقا ويطردا مع رأيه في أنَّ الضمة علمٍ للإسناد ، يقول عن المنادى المبني : « ... ولا يخرج عن هذا الأصل من المرفوعات إلا بابان أحدهما المنادى في بعض حالاته ، مثل يا أحمدُ ويا رجلُ ، والثاني منصوب إنَّ وأخواتها .فأمَّا المنادى فليس بمسند إليه ولا

بمضافٍ فحقه النصب على الأصل الذي قررناه ، [٧]

وهو منصوب في كل أحواله إلا حالة واحدة يُضمّ فيها ، وهي أن يكون كما يقول النحاة – علماً مفرداً أو نكرة مقصودة ، ولهم في تعريف كلمة مفرد اصطلاح خاص بهذا الباب لا يخلو من الاضطراب ،

فنتجاوز بك اصطلاحهم ونقول : إنَّ المنادى إذا لم يكن مضافاً كان المنتظر أنْ يدخله التنوين ، إذ لا مانع منه ، ولكن التنوين يدل على التنكير ، وقد يراد أن ينادى معين يقصد إليه فيدعي باسمه أو بإحدى صفاته ، كيا محمدُ ويا رجلُ ، فيحذف التنوين ، والعلة في حذفه إرادة التعريف والقصد إلى معين .

ويمكن صوغ هذه القاعدة في وضع أصحَّ وأوضحَ من كلام النحاة ، وأغنى عن تجديد اصطلاح

خاص بهذا الباب ، وهو : متى أريد بالمنادى المنون معين ، حرم التنوين الذي هو علامة التنكير ،

---

(١) إحياء النحو ٤٨/٤٩

[٧] (٢) المرجع السابق ص ٥٣-٥٤

ومتى حرم التنوين ضم آخره فراراً من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم ، وكانت قاعدة صحيحة دالة على روح العربية ووجه إبانتها عن المعاني واحتياطها لبعض اللبس .(١)

أمَّا اسم إنّ المنصوب فيرى أنّ الأصل فيه الرفع ، ولكنه نصب على التوهم لكثرة استعمال العرب للضمير المنصوب إذا اتصل بإن ، يقول : « أمَّا النوع الثاني ، وهو اسم إنَّ فإنه متحدث عنه ، وحقّه الرفع على أصلنا الذي قررناه ، ولكنه منصوب ولا نتحرج أن نقول : إنَّ النحاة قد أخطأوا فهم هذا

الباب وتدوينه ، ثم تجرأوا على تغليط العرب فـــي بعض أحكامه . (٢)

ورد اسم إنَّ مرفوعاً في القرآن الكريم وفي الحديث ، وفي الشعر ، ففي القرآن الكريم : ﴿ قالوا إنَّ هذان لساحران ﴾(٣) ، فذهب النحاة يتأولون ليمضى حكمهم في أنَّ اسم إنَّ لا يكون إلاَّ منصوبا ^

وورد في الحديث : « إنَّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » (١)... وفي الشعر ما روى سيبويه لبشر بن أبي خازم : (٢)

---

^ (١) إحياء النحو ص ٦١-٦٣

(٢) المرجع السابق ص ٦٤ -٦٥

(٣) سور طه الأية٦٣ والقراءة لغة لبني الحارث وقيل لكنانة ، انظر إملاء ما من به الرحمن ١٢٣/٢

وإلاَّ فـــــاعلموا أنـــــا وأنـــــتم بغـــاةٌ مـــا بقينـــا فـــي شـــقاق[٣]

فهذا المسلك من العربية يفسِّر لنا ما نراه في استعمال العرب اسم إنَّ منصوباً ، وما نجده من أثر الرفع فيه ، إذ يجيء أحياناً مرفوعاً ثم يعطف عليه ويؤكد بالرفع أيضاً ، وذلك أنهم لما أكثروا من إتباع إنَّ بالضمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه به ، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أنَّ الموضع للنصب ، فلمّا جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً .

وهذا موضع دقيق في العربية ولكنّه صحيح مطرد عند الاختبار ، أثبته النحاة وسموه الإعراب على التوهم »[٣] .

وممّا خالف فيه الأستاذ إبراهيم مصطفى القدماء جميعاً زعمه أنَّ الخبر من التوابع ، يقول : « ويجب أن نزيد هنا تابعاً ، هو أهمّ من الأقسام السابقة كلّها وأولاها أن يذكر في باب التوابع ، وهو الخبر ، وذلك أنهم أرادوا أن يدلوا على أنَّ الكلمة هي عين الأولى ، وأنّها صفة متحققة لها ، أشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب وفي التذكير والتأنيث ، ... والذي منع النحاة أن يقولوا بالإتباع في باب الخبر أنّهم رأوا المبتدأ يكون مرفوعاً والخبر يكون منصوبـــــاً في باب كان »[٤] .

٩

---

٩ (١) الحديث في صحيح مسلم ط دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠١م رقم ٩٩٩

هذه أبرز آراء الأستاذ إبراهيم مصطفى في النحو العربي ومسائله كالعامل والحركة الإعرابية عرضها في كتابه (إحياء النحو) الذي أثار نقاشاً وخلافاً واسعاً بين مؤيد يرى فيه تجديدا ، و مخالف لا يرى فيه جديداً . وقد تبلورت أفكاره فيما يلي :

١/ نقض نظرية العامل ، وإرجاع تأثير حركات الإعراب للمتكلم .

٢/ إعادة تقسيم التوابع ، حيث ألغى بعضها وأضاف إليها الخبر .

٣/ إنكار تعدد أوجه الإعراب في اللفظ الواحد .

٤/ إنكار العلامات الفرعية .

وبعد عرضنا لأهمِّ آراء الأستاذ إبراهيم مصطفى نجد بعضها قد قال به بعض النحويين القدماء كما نشير إلى أنَّ كثيراً من آرائه وأفكاره لا تسنده الأدلة ، وفيه نظر وذلك للأسباب التالية : (١)

أولاً: إنَّ ما ادعاه الأستاذ إبراهيم مصطفى من أنَّ الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة ، والفتحة للخفة ، ليس رأيا جديداً تفرّد به ، بل إنّه رأي مشهور للزمخشري صاحب المفصّل ولشارحه ابن يعيش ، فخرج الأستاذ إبراهيم مصطفى بهذا الرأي و اعتبره رأيا خاصاً

---

(٢) ديوانه ص ١٦٥

(٣) إحياء النحو ص ١٢٦/١٢٧

(٤) المرجع نفسه.

به[٢]يقول ابن يعيش:« قال صاحب الكتاب (أي الزمخشري) : " هي الرفع والنصب والجر ، وكل واحد منها علمٌ على معنى ، فالرفع علم الفاعلية ، والفاعل واحدٌ ليس إلاّ ، وأمَّا المبتدأ وخبره وخبر إنَّ وأخواتها ولا التي لنفي الجنس ، واسم لا وما المشبهتين بليس ، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه "

والتقريب ، وكذلك النصب على المفعولية ، والمفعول خمسة أضرب : المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له ، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب إنَّ والمنصوب بلا التي لنفي الجنس ، وخبر ما ولا المشبهتين بليس ، فملحقات بالمفعول ، والجر علم الإضافة ، وأمّا التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحـــــكام المتبوعات »[١] .

ثانياً : إنّ الواقع اللغوي للغة العربية لا يؤيد ما ادّعاه الأستاذ إبراهيم مصطفى من أنَّ الضمة علم للإسناد ، فاسم إنَّ مسند إليه ، وقد جاء منصوباً ، والمنادى العلم المفرد والنكرة المقصودة جاءت مرفوعة

---

(١) انظر بحث دكتور علي محمد الشهري(حركات الإعراب بين النحويين القدماء والمحدثين) نشر مجلة ص٨/٧

(٢) نفسه ص ٩

على الرغم من أنَّه لم يسند إليهما .

ويقول الدكتور عبد الهادي الفضلي : « يلاحظ على قوله (الضمة علم الإسناد) أنَّ الضمة لا تطرد علماً للإسناد أو المسند إليه في جميع أمثلة المرفوعات ، فلا يندرج تحت هذا العنوان أمثال :

- خبر المبتدأ غير الوصف.

- خبر كان وأخواتها .

- خبر إنَّ وأخواتها .

- المبتدأ الوصف نحو (أقائم زيدٌ) فإنَّ المسند إليه هنا هو الفاعل الذي سدَّ مسدَّ ''الخبر وليس المبتدأ .

- نائب الفاعل ، فإنَّ المسند إليه حقيقة هو الفاعل المحذوف ، والإسناد إلى نائبه من باب المجاز ، أو أنه حكم لفظي خالص .

- الفاعل المسند إليه الفعل مجازاً ، مثل : جرى الميزاب ، فإنَّ الميزاب ليس فاعلاً حقيقة ، فاعتباره مسنداً إليه ، ولو من باب الحكم اللغوي أو المجاز لا يلتقي وما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى من لزوم مراعاة المعني نحوياً وعدم الاقتصار على ملاحـــــــظة اللفظ فقط . (١)

'' (١) شرح المفصل ، لابن يعيش ط عالم الكتب بيروت ١/٧١

ثالثاً : إدعى الأستاذ إبراهيم مصطفى أنّه يريد البحث عن معاني الحركات الإعرابية، ولكنه لم ير للفتحة معنى تعبر عنه ، إذ سلبها قيمتها الدلالية ، يقول : « أمّا الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك

، فهي بمثابة السكون في لغة العامة »[٢] .

وهذا منه خطأ واضح ؛ والسبب في ذلك أن الحركة الإعرابية تدل على معنى ، فكيف تتجرد من معناها ولا تدل على شيء و بخاصة في أبواب نحوية معينة للحركة الإعرابية فيها دور كبير في إيضاح المعنى ، يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى : « وتعرف تعسفهم في إعراب « عمرَك الله » و « نحن العربَ» و « إيّاك والأسدَ » و « إيّاك الأسدَ » وكذلك تعرف عناءهم في تلمس السبل لإعراب «عذيرك » في مثل قول عمرو بن معدي كرب :

أريد حياته ويريد قتلي عذيرك من خليلك من مراد[٣] [١٢]

[١٢] (١) دراسات في الإعراب ص٦٥

(٢) إحياء النحو ص٥٠

(٣) ديوانه ص٦٥

وقول ذي الأصبع العدواني (١) :

عـــــذير الحـــــي مـــــن عُـــــدوا ن كـــــــانوا حيّـــــــة الأرض

وإعراب ذلك كله وسواه ممّا يحتد فيه الخلاف ويكثر فيه التقدير والإضمار ، أمرَ قريب واضح ، فإنّها كلمات لا يتحدث عنها فترفع ، ولا هي مضاف إليها فتجرّ ، فليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو النصب "(٢)

رابعاً : إن جمع الأستاذ إبراهيم مصطفى الأبواب النحوية الثلاثة تحت عنوانٍ واحدٍ هو المسند إليه لا فائدة فيه لدارس النحو ، لأنّ في ذلك خلطاً كبيراً بين علمين مستقلين هما علما النحو والبلاغة ، ولكل هدف وغاية . يقول الأستاذ عبد المتعال الصعيدي في الرد عليه ، : « ولكن هل يصح أن تجمع تلك الأنواع الثلاثة في علم النحو تحت اسم المسند إليه كما جمعت في علم المعاني من علوم البلاغة ، ولاشك أن الجواب على هذا يكون بالنفي لا بالإثبات ؛ وهذا لأنَّ علم المعاني يبحث عن أشياء مشتركة بين هذه الأنواع الثلاثة ، من الذكر والحذف والتعريف والتنكير ، وما إلى هذا مما يشترك أكثره بين هذه الأنواع الثلاثة ، ولا يكاد حكم واحد منها يختلف فيها ؛ لأنها معانٍ ثانوية تتعلق بالذكر والحذف وغيرهما بقطع النظر عن كون المحذوف مبتدأ أو فاعلاً أو

نائب فاعل . ١٠٣

أمّا النحو فإنه يبحث عن المعاني الأصلية للتراكيب ، وهي تختلف كثيراً في هذه الأنواع الثلاثة ، والإعراب له علاقة وثيقة بهذه المعاني ؛ لأنّه لا يراد منه إلا الكشف عنها ليعرف أمرها كل المعرفة وتدرك حقيقتها على التعيين والتحديد ، فلابد أن يعرب المبتدأ على أنه مبتدأ ليعرف بهذا معنى جملته الاسمية ، ويعرف ما تفيده وتمتاز به عن الجملة الفعلية ، ولابد أن يعرب الفاعل على أنه فاعل ليعرف بهذا معنى جملته الفعلية ويعرف ما تفيده وتمتاز به عن الجملة الاسمية ، ولابد أن يعرب ما يسمونه نائب الفاعل على أنه ليس بمبتدأ ولا فاعل ليعرف بهذا معنى جملته الفعلية ويعرف الفرق بين معناها مع الفاعل ومعناها مع ما يسمونه نائب الفاعل » (١) .

خامساً: ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى القول بأن الفتحة أخف الحركات ، بل إنها أخف من السكون يقول : « أمّا أن الفتحة أخف الحركات ، فذلك أصل مقرر عند النحاة يتردد في كلامهم ، ويجري كثيراً في جدلهم ويستمدون منه السبب والعلة لكثير من أحكام التصريف

---

(١) الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون ط٣ دار الكتب العلمية ،بيروت ١٩٨٨م ١/٢٤٦

(٢) إحياء النحو ص ٩٩ وما بعدها

والإعراب ..... ، والذي نحاول أن نقرره بعد ، هو أن الفتحة أخف من السكون أيضاً وأيسر نطقاً ، خصوصاً إذا كان ذلك في وسط اللفظ ودرج الكلام » (٢) ١٤

يقول الأستاذ محمد عرفه في الرد عليه:« والراجح في هذا ما ذهب إليه النحاة ؛ لأنَّا إذا راعينا السكون والفتحة عند النطق بحرف مثل الباء كأبكم نجد السكون لا يقتضي منا إلا التقاء الشفتين ، أما الفتحة فيها فتقتضينا إطباق الشفتين وفتحهما ، وما يقتضينا عملاً واحداً أخف مما يقتضي عملين ، فالسكون أخف من الفتحة» (١) .

تلك هي آراء الأستاذ إبراهيم مصطفى من خلال كتابه (إحياء النحو) ولا نرى أن النحو قد دبت فيه الحياة بمثل هذه الآراء ، ولا ريب أن من أصول لغتنا الدلالة بالحركات الإعرابية على المعاني ، ونقض هذا الأصل لا يكون إحياء للغة بل يعد إماتة لها .

٢/الأستاذ عبد المتعال الصعيدي وكتابه (النحو الجديد) :

كتب الأستاذ عبد المتعال الصعيدي عن محاولات تجديد النحو كتابه « النحو الجديد » الذي عرض فيه أبرز هذه المحاولات ، وأبعدها أثراً

---

(١) النحو الجديد لعبد المتعال الصعيدي ، نشر دار الفكر العربي ص ٨٠-٨١

(٢) إحياء النحو ص ٨١

وهي محاولة إبراهيم مصطفى في « إحياء النحو » ومحاولة لجنة تيسير قواعد تدريس اللغة العربية عام ١٩٣٨م بالجامعة المصرية (جامعة فؤاد الأول) ثمَّ محاولتي أمين الخولي والدكتور شوقي ضيف ، ثم عرض الأستاذ الصعيدي آخر الكتاب رأيه الخاص في النحو الجديد ، وقد تميز كتابه هذا بحسن العرض ، مع ذكر الحجج والأدلة ، وبخاصة في الردّ على كل المحاولات التي عرضها وبين فسادها [١٥]خالج الأستاذ عبد المتعال الصعيدي إحساس بصعوبة النحو وقواعده على الناشئة والمتعلمين في زمنه ، فقد امتلأت هذه القواعد بالعلل والاختلافات الواسعة ، لذا كان الأستاذ الصعيدي مولعاً بالجديد ومخالفة القدماء ، يقول عن محاولته ومحاولات العلماء التي عرضها في كتابه : « ... وسنذكر محاولاتهم مع محاولتي ، حين يدرس الناس فضل ذلك التجديد ويوازنون بينه وبين نحو سيبويه فيجدونه أوضح منها منهجاً ، وأقرب إلى إصابة الأغراض النحوية الصحيحة .... ، ولأن نكون (أي الأزهريين) نحن السابقين في ميدان التجديد خير من أن نكون ذيولاً فيه »(١) .

ترتكز دعوى الأستاذ عبد المتعال الصعيدي في تجديد النحو على عدد من القضايا وهي على النحو التالي :

---

(١) النحو والنحاة بين الأزهر و لجامعة ص ١٦٢

أولاً : ألغى الأستاذ الصعيدي باب البناء في نحوه الجديد ، فالفعل الماضي المفتوح الآخر منصوب لا مبنى ، وحرف النصب (إنَّ) منصوب بالفتحة لا مبني على الفتح ، والفعل الماضي مرفوع في نحو : قامُوا ، يقول عن إعراب الحروف : تنقسم الحروف من جهة الإعراب إلى أربعة أقسام :

١- حروف مرفوعة دائماً ، مثل « منذُ » .

٢- حروف منصوبة دائماً ، مثل « رُبَّ ، إنَّ ، أنَّ ، لعلَّ ، ليتَ ، كأنَّ ، سوفَ » .

٣- حروف مجرورة دائماً مثل جيْرِ .

٤/ حروف مجزومة مثل : منْ ، هلْ .[1][2]وفي حديثه عن إعراب الفعل يقول: ينصب الفعل الماضي بالفتح الظاهر إذا لم يكن آخره ألفاً ولم يتصل به واو جماعة ولا ضمير رفع متحرك مثل : استقام .وينصب بالفتح المقدر إذا كان آخره ألفاً مثل : دعا ، رمى ،استلقى ...وينصب المضارع بالفتح الظاهر إذا اتصل به نون التوكيد مثل :

---

(١) النحو الجديد ص ٢٦٧

(٢) نفسه ص ٢٤٧

(٣) نفسه ص ٢٥١-٢٥٤

ليفهمن »[٢] .

ذهب الأستاذ عبد المتعال الصعيدي في نحوه الجديد إلى عدم ضرورة ربط الباب النحوي بحالة إعرابية ثابتة ، كضرورة رفع الفاعل والمبتدأ ونصب المفاعيل ، كما أجمع على ذلك النحويون ، بل خالفهم فقال بالمبتدأ المنصوب ، والمفعول به والمفعول المطلق المرفوعين .(٣)

أجمع النحويون على أنَّ الضمة وما ينوب عنها من حروف علامات على الأبواب المرفوعة ، والفتحة وما ينوب عنها علامات على الأبواب المنصوبة ، والكسرة وما ينوب عنها علامة على الأبواب المجرورة ، لكنّ الأستاذ الصعيدي خالف النحويين جميعاً ، فزعم أنْ الضمة علامة للمنصوب في المنادى المبني يقول : « ينصب المنادى بالفتحة وما ينوب عنها إذا كان نكرة غير مقصودة ، مثل قول لأعمى : يا رجلاً خذ بيدي .... ، وينصب بالضمة وما ينوب عنها إذا كان علماً مثل : يا محمدُ أو نكرة مقصودة مثل : يا رجلُ »[١] .[١٧]

دعا الأستاذ عبد المتعال الصعيدي إلى إلغاء العامل النحوي في عدد من

---

[١٧] (١) النحو الجديد ص ٢٦١

(٢) نفسه ص ١٢٢

(٣) نفسه ص ١١٦

المواضع ، يقول : « فيجب أن ينقل الإعراب عن هذا الاصطلاح وأن يعرف بأنّه تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر وجزم ، فلا يلزم فيه على هذا التعريف أن يكون له عامل يقتضيه ، ولهذا يجيء في الحروف والأفعال التي يرون أنّها مبنية لا معربة ، وهذا الاصطلاح يغنينا عن تكلف العوامل في بعض المواضع التي جاء الإعراب فيها من غير عامل ،كالمبتدأ الذي يتكلفون له عاملاً يسمونه الابتداء وكالمضارع المرفوع الذي يتكلفون له عاملاً يسمونه التجرد من الناصب والجازم »(٢) .

كذلك دعا الأستاذ الصعيدي في نحوه الجديد إلى الاستغناء عن الإعراب المحلي والإعراب التقديري ، فيستغني عن باب البناء كلّه ، ويوفر على التلميذ والمعلم والعلم ما يبذل من الجهود في هذا الباب ، فلغة العرب تمتاز على غيرها من اللغات بأنها معربة ،أي بأن أواخر كلماتها لا تلازم حالة واحدة كما تلازم أواخر لغاتنا العامية السكون ، وهذا الحكم عام في أسمائها وأفعالها وحروفها (٣) .

يظهر بجلاء أنَّ الأستاذ عبد المتعال الصعيدي يرفض النحو القديم كما ورد عند النحاة القدماء منذ سيبويه ويرفض نظرية العامل بأصولها وضوابطها التي عرفها كل من درس النحو العربي .

ويرى الأستاذ الصعيدي أنَّ الجديد في النحو هو ما قدمه وما دعا

إليه .[18]

وخلاصة ما ذهب إليه الأستاذ عبد المتعال على النحو التالي (١) :

١/ لا يوجد فرق بين أقسام الكلمة فالكلمات كلها معربة ، وتقسيم الكلام إلى مبني ومعرب لا تدعو الحاجة إليه .

٢/ الإعراب التقديري تدخل فيه الجمل .

٣/ إلغاء نظرية العامل ، فالعمل للمتكلم .

٤/ ضم أبواب المبتدأ والخبر والنواسخ في باب واحد .

ومن الملاحظ أن الأستاذ الصعيدي خلط بين مصطلحات النحويين ، وبخاصة في الإعراب ، إذ يرى أنَّ كل الحركات على أواخر الكلمات إعراب ، وهذا فهم قاصر ؛ لأنَّ حذاق النحويين يفرقون بين الحركة في المعرب من الأسماء والأفعال وبين الحالة الإعرابية ، فليست الحركة الإعرابية إلا عنصراً من عناصر الدلالة على المعنى الوظيفي في النحو ، وقد أدرك أئمة النحو المحققون ذلك ، يقول عبد القاهر الجرجاني : « وبعدُ ، فإنَّ الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ ... فإذا قلت

---

[18] (١) النحو الجديد ص ١٢٢

: جاءني زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ ، فإن اختلاف الحركة وكونها مرة ضمة، وأخرى فتحة وثالثة كسرة ؛ ليدل هذا الاختلاف على معان مختلفة ، وليس نفس الحركة بإعراب ، ألا ترى أنَّها إذا وجدت ، ولم يوجد الاختلاف لم تكن الكلمة معربة ، وذلك أينَ وكيفَ ، ألا ترى أنَّهما متحركان ،ولا يقول أحد إنّهما معربان ؛ لأجل أنّ الاختلاف غير موجود في آخرهما ، فإذا قيل لك في قولك : جاءني زيدٌ . ما الإعراب ؟ فقل اختصاص الضمة بهذه الحال ، ومعنى الاختصاص أنَّها تزول في قولك : رأيت زيداً ، وكذا الفتحة تزول في قولك : مررت بزيدٍ ،فكل واحدة منها قد خصت لدلالة على معنى ،فهي تزول بزوال ذلك المعنى ، وتأتي صاحبتها الموضوعة للمعنى الثاني ، وكذلك تأتي الثالثة للمعنى الثالث . فالحركة إذاً آلة الإعراب ، لأنَّ الاختلاف يحصل بها، ولو كانت الحركة إعراباً لوجب أن يقال : حركات الحركات، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه »(١) .

إذن فالنحاة القدماء كانوا يفرقون بين الإعراب والحالة الإعرابية في المعرب من الأسماء والأفعال ، أمّا المبني من الأسماء والأفعال والحروف فإنهم وجدوها تلزم حركة واحدة وتدل ببنيتها على معناها فلذا لم يدخلها الإعراب .

أمّا الأستاذ الصعيدي فقد جانبه الصواب عندما نادى بأنْ تكون كل

الكلمات معربة، فقد أراد التسهيل والتيسير على دارسي العربية ، وما علم أنّه بذلك قد خلط بين الأبواب النحوية بطريقة تجعل من العسير على المعلم أن يفرق لطلابه بين (إن زيداً ، وذهب زيدٌ ، ورأيت زيداً) من جهة وبين (منذُ ، قامُوا) من جهة أخرى، ولا يخفى ما في هذه الآراء من البلبلة والاضطراب .(٢) [١٩]لقد كان القدماء أكثر فهما وأوسع علماً بقضية اختلاف الحركات في تركيب الجملة في اللغة العربية ، ولذا ربطوا بين الأبواب النحوية والحركات الإعرابية في بناء نظري محكم قلّ أن تجد له مثيلاً ، لقد كان حرصهم على اطراد قواعدهم وترابطها هو الذي جعلهم يصنفون المبنيات من الحروف والأسماء والأفعال ، وهو الذي دعاهم إلى القول ببناء العلم المفرد والنكرة المقصودة نحو : يا زيدُ ويا رجلُ .لكنَّ الأستاذ عبد المتعال بدافع الرغبة في التجديد نقض كل ما بنوه من ضرورة مراعاة جانب اللفظ في الدراسة النحوية ، واستبدل به هذا الخلط الذي لا يستفيد منه معلم أو متعلم ، ويمكن أن نشير إلى ابن جني حيث عرض للمنهج الذي ينطلق منه النحويون في دراستهم الأبواب النحوية في اللغة العربية ومن ثم ندرك مدى ضعف ما قاله الأستاذ الصعيدي ، يقول ابن جني : « ... ، وليس كذلك تقديرك الباء في نحو : مررت بزيد كبعض الاسم وأخرى كبعض الفعل من قبل

---

[١٩] (١) المقتصد في شرح الإيضاح ٩٨-٩٩

(٢) حركات الإعراب (مرجع سابق) ص ٣١-٣٢

أنّ هذه إنّما هي صناعة لفظية يسوغ معها تنقّل الحال وتغيرها ، فأمَّا المعاني فأمر ضيق ومذهب مستصعب ، ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا : قام زيد سميته فاعلاً ، وإن سئلت عن زيد من قولنا : زيد قام سميته مبتدأ لا فاعلاً ، وإن كان فاعلاً في المعنى ، وذلك أنّك سلكت طريق صفة اللفظ فاختلفت السمة ، فأمّا المعنى فواحد ، فقد ترى إلى سعة طريق اللفظ وضيق طريق المعنى »(١) .

٢٠ افتقد النحو الجديد عند الأستاذ عبد المتعال الصعيدي بفعل خلطه بين الأبواب النحوية والحركات الإعرابية إلى تحديد المعاني الوظيفية من فاعلية ومفعولية ... إلخ ، فالرفع الذي كان علماً على العمدية أو الإسناد أصبح أيضاً إعراباً لبعض صور التكملة ، وأصبحت الضمة علامة نصب في المنادى ، كما أصبحنا نجد الركن الواحد يتردد بين حالتين إعرابيتين على وجه الجواز، وهو الاسم ، وسمّاه المؤلف المبتدأ الجائز الرفع والنصب في باب الاشتغال ، وهذا أمر لا تقبله الدراسات اللغوية . (٢)

إن الأستاذ عبد المتعال انتقد نظرية العامل ودعا إلى عدم الأخذ بها ، بل تعدى ذلك إلى قلب مبادئ هذه النظرية في معانيها

---

(١) الخصائص ٣٤٣/١ ،

(٢) انظر في الرد على الأستاذ عبد المتعال بحث (حركات الإعراب) ص ٣٣

ومصطلحاتها وأصولها ، ولم يأت بجديد يمكن دراسة العربية في ضوئه .ولو أنّ الأستاذ عبد المتعال الصعيدي أتى بنظريةٍ جديدة مبتكرة تفسرُ العربية الفصحى في ضوئها لكان له عذر فيما يبديه من آراء .

ننتقل بعد عرضنا لأهم آراء الأستاذ عبد المتعال إلى عرض آراء الدكتور عبد الرحمن أيوب في كتاب سماه (دراسات نقدية في النحو العربي).

٣/الدكتور عبدالرحمن أيوب (دراسات نقدية في النحو العربي) :

كتب الدكتور عبد الرحمن أيوب كتابه « دراسات نقدية في النحو العربي »، وجاءت آراؤه في هذا الكتاب متأثرة بآراء المدرسة الوصفية التي لا تدرس إلاّ الواقع المشاهد الملموس وتستبعد مالا يمكن أن يلاحظ إلا بالتقدير والتأويل والتعليل وغيرها من المصطلحات والمفاهيم التي تشيع في نحونا العربي .

ويُعدُّ هذا الكتاب من أوائل الكتب التي انتقدت النحو العربي من وجهة نظر لسانية حديثة ، فصاحبه من أوائل من درسوا في أوروبا في وقت كان للوصفية الشكلية حضور كبير في الدراسات اللغوية الحديثة ،يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب عن منهج هذه المدرسة : " قبلَ أن أنتقل إلى النقطة التالية أشير إلى وجود مذهبين في الدراسة : أحدهما : يبدأ بالجزء وينتهي منه إلى الكل كما يفعل البناء حين يضع حجراً فوق

شجرة حتى ينتهي إلى بناء كامل . وثانيهما : ينظر إلى البناء ويبنيه حجراً حجراً دون أن يزيح أحداً من الأحجار عن موضعه من البناء ، والصنيع الأول صنيع من يكوّن الشيء ، أمَّا الصنيع الثاني فصنيع من يصف تكوينه دون أن يتدخل فيه بشيء ، وهذا الفرق بين من يبني البناء ومن يصفه هو الفرق بين المدرسة اللغوية التقليدية -ومنها مدرسة النحاة العرب - وبين المدرسة اللغوية التحليلية الحديثة التي تصف التركيب اللغوي دون أن تفصل أجزاءه بعضها عن بعض ، وقد اختارت المدرسة النحوية العربية أن تبدأ بالجزء حتى تنتهي إلى الكل "(١) [21]ومن آرائه فيما قرره النحاة في تقدير الخبر المحذوف الواقع بعد لولا ، وبعد واو المعية ، وبعد القسم ، وكذلك القول في حالات حذف المبتدأ أن ذلك من التأويلات الفاسدة وسببها تمسك النحويين بوجود ركنين للجملة هما المبتدأ والخبر ، ولم يعرفوا ما سماه بالجمل الإسنادية ذات الركن الواحد ، ويرى بأنه " لا يشهد واقع اللغات ـــ بما في ذلك العربية ـــ بضرورة تكون الجملة من مسند ومسند إليه باعتبار أن المسند لفظ والمسند إليه لفظ آخر ، وليست الحالات التي ذكرها النحاة لضرورة حذف الخبر مرة ، وحذف المبتدأ مرة أخرى أو جواز أي من هذين الاحتمالين إلا دليلا قاطعا على عدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي

لركنين يقابلان ركني القضية المنطقية . ومن أجل هذا نرى ضرورة القول بوجود نوع من الجمل العربية الإسنادية ذات الركن الواحد " . (٢) [٢٢٠]وقد ذهب إلى القول بعدم التفريق بين الجملةِ الاسميةِ والجملة الفعلية وفي ذلك يقول : " سمى النحاة الركن الاسمي (محمد) في (قام محمد) فاعلاً ، ولكنهم لم يطلقوا هذا الاسم عليه في (محمد قام) بالرغم من أن الفرق بينهما هو مجرد اختلاف الموضع " (٣) . وعلى ذلك لا اختلاف بين الفاعل ونائب الفاعل ، في جملة (ضُرِب علي) وكذلك في (انضرب علي) ، وإنما الاختلاف الحقيقي بين صيغتي الفعل ؛ لأن (علي) في الحالتين تدل على الشخص الذي وقع عليه الحدث لا على الشخص الذي وقع منه ، " ولا شك أنه من الأسلم اعتبار الاسم المرفوع بعد الفعل فاعلا سواءٌ كان الفعل مبنياً للمعلوم أو للمجهول " . (١) هذا ما انتهى إليه الدكتور عبد الرحمن ، وهو كما ترى فيه خلط بين الفاعل ، ونائب الفاعل ، غير أن الأمثلة في اللغة تدل على أنَّ هناك من التراكيب التي تحتاج إلى التفريق بينها من حيث الدلالة ، بالرغم من عدم اختلاف علامات الإعراب ، فالفاعل هو الذي قام بالفعل ، ونائب الفاعل وقع عليه الفعل ، فلكل منهما معنى مستقل .

---

(١) دراسات نقدية ص ١١

(٢)نفسه ص ١٥٩

(٣) نفسه ١٤٢/١٤٣

وفرق كبير في الدلالة بين (ناقش علي) و (نُوقشَ علي) .

يتضح لقارئ كتاب الدكتور عبد الرحمن أيوب دراسات نقدية تأثره الواضح بمعايير المدرسة الشكلية الوصفية ، وقد تمثل ذلك في اتخاذ التحليل الوصفي منهجاً للتحليل اللغوي مبعداً التحليلات والتأويلات والاعتبارات المنطقية عن الدراسة النحوية . كما أنه استبعد عنصر الدلالة في التحليل،ولذا لم يربط بين الحركة الإعرابية والمعنى . [٢٣] (٢)

٤/الدكتور تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها) :

جاء موقف الدكتور تمام حسان من نظرية العامل الذي يفسر وجود الحركات على أواخر الكلمات متسما بالرفض ، وعده نظرا سطحيا وخضوعا وتقليدا للسلف ، والاعتداد بأقوالهم ، وأنَ ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة ، ويعتمد الدكتور تمام حسَّان في نظرته لوصف قواعد العربية على القرائن المقالية بنوعيها اللفظي والمعنوي ، والقرائن الحالية .

ويصف الدكتور تمام حسان قرينة التعليق بأنَّها « أصعب هذه القرائن من حيث إمكان الكشف عنها ؛ لأنها :

---

(١) دراسات نقدية ص ٢٧١-٢٧٢ .

(٢) انظر بحث (حركات الإعراب) ص ٣٥

١ – قرينة معنوية خالصة تحتاج إلى تأمل في بعض الأحيان .

٢ – إنَّ التأمل فيها يقود في الأغلب الأعم من الحالات إلى متاهات الأفكار الظنية التي لا تتصل اتصالاً مباشراً بالتفكير النحوي ، وتخرج لهذا السبب عن طبيعة الالتزام بحدود المنهج .

٣ – إنَّ الكشف عن هذه القرينة هو الغاية من التحليل الإعرابي ، وما دام الناس يحسون ويعترفون بالإحساس بصعوبة الإعراب أحياناً فإنَّ معنى ذلك أنَّ من الصعب عليهم أحياناً أن يكشفوا عن هذه القرينة المعنوية (قرنية التعليق) وهي أم القرائن النحوية جميعاً »[(١)] . ٢٤

وتنقسم قرائن التعليق عند الدكتور تمام إلى مقالية وحالية تعرف من المقام ، والقرينة المقالية تقسم إلى معنوية ولفظية ، وتضم المعنوية الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة ، وتحتوي القرينة اللفظية على الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم»[(٢)] .

وعلى هذا الأساس يرى الدكتور تمّام حسان أن القرائن تغني عن القول بالعامل النحوي ، يقول : « أحب أن أضيف كلمة أخرى تتصل بإغناء فهم القرائن المقالية عن فكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٠٧

(٢)المرجع السابق ص ١٨٢

. لقد اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوي إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة فقط هي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية ، فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب الموقع في الجملة ، فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية لأمور :

١- إنَّ المعربات التي تظهر عليها الحركات أقلُّ بكثير جداً من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات ، فهناك الإعراب بالحذف والإعراب المقدر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل ، وهناك المحل الإعرابي للمبنيات والمحل الإعرابي للجمل ... إلخ .

٢- إنَّ الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد ، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس . ومن هنا كان الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كله عليها عملاً يتسم بالمبالغة وعدم التمحيص .... وإذا كان العامل قاصراً عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها فإنَّ فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها ، ولا تعطي للعلامة منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام ، فالقرائن كلها مسئولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى » (١)[٢٥]

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩٠

ويرى الدكتور تمام حسَّان بناء على نظرته في تفسير الشواذ ، وهو ما يسميه الترخص أننا يمكن أن نستغني عن الحركات الإعرابية ؛ لأنَّ القرائن الأخرى تتكفل بإيضاح المعنى ، وعندئذ فلا حاجة لها ، ويضرب لذلك مثلاً من كلام الصحافة ، يقول : « ومما نلاحظه جميعاً حين نستمع إلى نشرة الأنباء مثلاً أو إلى خطيب أو متكلم أو معلق أننا على رغم ما نسمعه في النشرة أو الخطبة أو الكلام أو التعليق السياسي من أخطاء في الإعراب فإننا نفهم الكلام الذي يقال ويستتبع ذلك بالضرورة أننا نفهم علاقات الكلمات بعضها مع بعض لا فرق في ذلك بين أمي منا ومثقف فنعلم من قول المذيع مثلاً : « أجمعت وكالات الأنباء على أنَّ الصين الشعبية أجرت اليوم تفجيراً نووياً » ندرك المعنى العام الذي ينبني على صلات الكلمات بعضها مع بعض دون الحاجة إلى التحليل ودون الحاجة إلى دلالة العلامات الإعرابية ؛لأن قرائن أخرى قد أغنت عنها". (٢).

لقد أدرك النحاة الأوائل أهمية هذه الحركات ودورها الكبير في الربط بين الألفاظ وفي أداء المعاني ، ولذا أولوها ما تستحقه من العناية ، ولهذا جاء وصفهم لهذه اللغة في إطار هذه الحركات ، حيث وصفوا التراكيب النحوية من حيث الوجوب والجواز تقديماً وتأخير حذفاً

---

(٢) نفسه ص ٢٣١-٢٣٢

وذكراً أو تكراراً من خلال الحركة الإعرابية وعاملها المؤثر فيها ، ونقول كما قال الدكتور علي الشهري : إننا لا نوافق الدكتور تمّام حسان فيما يراه من أنَّ النحويين أعطوا الحركة الإعرابية من العناية أكثر ممّا تستحقه وأهملوا ما عداها من القرائن الأخرى .ولا يعني ذلك أننا ننكر أهمية هذه القرائن في تحديد المعنى النحوي في اللغات الأخرى كالإنجليزية والفرنسية ، ومعها في ذلك العامية العربية المعاصرة . أمّا العربية الفصحى فإنّ الدور الأكبر يكون لهذه الحركات في تحديد المعاني أمّا بقية القرائن فإنَّ دورها يتضاءل كثيراً فيما نرى (١) .[٢٦]

إنَّ دراسة السياق والتركيز عليه للوصول إلى المعنى ليست من مهمة النحوي الذي يصف الظواهر النحوية ، وهذا ما أكدته الدراسات اللغوية الحديثة .

إنّ ما رآه الدكتور تمام من أن تضافر القرائن والتركيب هو الذي يحدد المعنى ، وليست الحركة الإعرابية ، رأي معروف قديماً ،ولم ينسبه الدكتور تمام لأحد يقول ابن خلدون :« وأمّا في اللسان العربي فإنّما يدل عليها بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم أوتأخير

١- ينظر بحث حركات الإعراب ص ٦٠-٦١

٢-المقدمة ص ١١

أو حذف أو حركة إعراب " (٢)

وفي دراسة الفعل وما يدل عليه من الزمن قال الدكتور تمام إن النحاة لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق إذ كان عليهم أن ينسبوا الزمن الصرفي إلى النظام الصرفي ، وينسبوا الزمن النحوي إلى مطالب السياق ، وقد استخدم مصطلح (الجهة) ويعني به دلالة الفعل من حيث الزمن ، ومصطلح (البساطة) ويريد به عدم الجهة، ولتوضيح ذلك أنشأ الجدول التالي (١) :

الزمن	الجهة	صيغة (فَعَلَ)
الماضي	البعيد المنقطع	كان فعل
الماضي	القريب المنقطع	كان قد فعل
الماضي	المتجدد	كان يفعل
الماضي	المنتهي بالحاضر	قد فعل
الماضي	المتصل بالحاضر	ما زال يفعل
الماضي	المستمر	ظل يفعل
الماضي	البسيط	فعل

الماضي	المقارب	كاد يفعل
الماضي	الشروعي	طفق يفعل

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٤٥

يتضح من الجدول أن الفعل الماضي له تسع جهات مختلفة ، ويفرق الدكتور تمام بين (كان فعل) ، و (كان قد فعل) ، فالأولى للماضي البعيد المنقطع ، والثانية للماضي القريب المنقطع ، ولا نجد في هذا التقسيم صيغة (قد كان فعل) ، وهي صيغة أشار إليها الدكتور مهدي المخزومي إذ وردت في النثر في قول الجاحظ عن البخلاء :" وقد كان هذا المذهب صار عندهم كالنسب " (١) ، كما وردت في قول أبي تمام :
(٢) قد كان بوأه الخليفة جانبا من قبله حرما على الأقدار.

وأقول : إنها وردت في قوله جل وعلا :" ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الأدبار ". (٣) وفي الحديث عن صيغة (يفعل) يقسمها الدكتور تمام على النحو التالي :

الزمن	الجهة	صيغة يفعل
الحال	العادي	يفعل
الحال	التجددي	يفعل
الحال	الاستمراري	يفعل

الاستقبال	البسيط	يفعل
الاستقبال	القريب	سيفعل
الاستقبال	البعيد	سوف يفعل
الاستقبال	الاستمراري	سيظل يفعل

وإذا نظرنا في كتب النحويين نجد أنهم قد أشاروا لدلالة الفعل على الزمن يقول سيبويه عن الفعل :" أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع " .(١) ويقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) : " تقول : (قام) فيصلح ذلك لجميع ما تقدمك من الأزمنة الماضية ، فإذا قلت :(قد قام) فيكون ذلك إثباتا لقيامه في أقرب الأزمنة الماضية إلى زمن الوجود ، ولذلك صلح أن

---

(١) في النحو العربي ، مهدي المخزومي ص ١٥٦ ، البخلاء ٥١

(٢) ديوانه ٣٦٦/٤ . (٣) الآية ١٥ من سورة الأحزاب .

يكون حالا فقالوا : جاء زيد ضاحكا ، وجاء زيد يضحك ، وجاء زيد قد ضحك ". (٢) واختلف البصريون والكوفيون في حرفي التنفيس (سوف) والسين ، هل هما مترادفان ـــــ وهو رأي الكوفيين وإليه ذهب ابن مالك ـــــ أم أن (سوف) أبلغ في التنفيس من السين ؟ وقد اختار البصريون أن (سوف) أبلغ في التنفيس من السين فهي أوسع امتدادا في الاستقبال .(٣) ومن تقسيم الدكتور تمام نرى أنه يجعل صيغة (سيفعل)للمستقبل القريب، و(سوف يفعل) للمستقبل البعيد ، وهو كما قدمنا رأي البصريين .

٥/الدكتور مهدي المخزومي (في النحو العربي قواعد وتطبيق) :

كتب الدكتور المخزومي عدة مؤلفات في النحو منها : (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) و(في النحو العربي :نقد وتوجيه) وكتب أيضا (في النحو العربي : الآراء بمدرسة الكوفة التي تحدث عن منهجها في دراسة اللغة والنحو ، ولذا استعمل كثيرا من مصطلحات الكوفيين ، كما تأثر بابن مضاء وغيره .[٢٧]

---

(١) الكتاب ١/١٢

.(٢)شرح المفصل ٨/١١٠

(٣) الجنى الداني ص ٤٥٩

لم يفرق الدكتور المخزومي بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية فجملة (قام محمد) وجملة (محمد قام) كلاهما فعليتان يقول : " إذا طرأ على الفاعل ما يقتضي تقديمه قدم ، ولم يخرجه تقديمه عن كونه فاعلا ولم يغير التقديم صفته التي كان عليها " (١)

ويرى كذلك أن ما يسمى بنائب الفاعل هو فاعل فجملة (كُسِر الزجاجُ) وجملة (انكسر الزجاج) بمعنى واحد فالزجاج مكسور على كل حال فالاسم الواقع بعد الأفعال التي بنيت لما لم يسم فاعله فاعل ؛ لأن هذه الأفعال معبرة عن الانفعال .

ويقسم المخزومي المنصوبات إلى قسمين : قسم له وظيفة إعرابية كالمفعول به، والمفعول له ،والمفعول فيه ، والحال، والتمييز ، وقسم ليس له وظيفة ، وهو ما كان آخره مفتوحا ، وذلك لخفة الفتحة كالاسم المنادى المنصوب في نحو:يا عبد الله ، أقبل ، ويا راغبا في الخير اجتهد ، فهذه الأسماء لا سبيل إلى تحريكها بغير الفتحة ؛ لأن الفتحة هي الحركة التي يلجأ إليها العرب إذا أرادوا إلى تحريك الكلمة الخارجة عن الإسناد والإضافة مما كان من متعلقات الفعل أو مما لم يكن من متعلقاته . (٢)

[٢٨]وفي دراسته للفعل ، يرى أن اللغة العربية كانت في قديمها لا تجد

---

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٨٧-٨٨

للتعبير عن الأزمنة المختلفة إلا صيغتين اثنتين هما: (فعل) ، و(يفعل)، ولكنها لم تكتف بهما فقد أخذت تتطور أساليبها وأبنيتها فاستحدثت صيغا جديدة لم تكن معهودة من قبل في العربية القديمة.

ويخلص الدكتور مهدي إلى التصنيف التالي :(١)

١/ صيغة (فعل): وتستعمل للتعبير عن وقوع الحدث في زمان ماض نحو:سافر خالد، وتدل أيضا على أن الحدث قد وقع كثيرا ، ويمكن أن يقع نحو :اتفق المفسرون.

وتعبر عن وقوع الحدث أثناء الكلام ، ولم يتم إلا بالكلام نفسه كما في ألفاظ العقود وعبارات القسم ، مثل : بعتك ، ونشدتك الله ، وتأتي للدعاء نحو : رحمه الله .

٢/ صيغة (قد فعل) :وتستعمل للتعبير عن وقوع الحدث في زمان ماض قريب من الحال كقول المؤذن :قد قامت الصلاة .

٣/ الصيغ (كان فعل ، كان قد فعل ، قد كان فعل) تدل على وقوع الحدث في زمان ماض بعيد.[٢٩]

٤/ صيغة (يفعل) : تدل على وقوع الحدث في الحاضر والمستقبل ، كما

---

(٢) المرجع السابق ص ٧٠-٧١

(١) في النحو العربي ص ١٤٦/١٤٧

تأتي للتعبير عن الحقائق الثابتة ، مثل : تطلع الشمس من المشرق ، وتعبر كذلك عن العادات نحو: ينام خالد مبكرا .

تلك هي آراء الدكتور المخزومي ، ونلاحظ أن تقسيمه للفعل جاء قريبا جدا من تقسيم الدكتور تمام ، بيد أنه جعل (كان فعل ، قد كان فعل ، كان قد فعل) للماضي البعيد ، بينما الدكتور تمام يفرق بين هذه الصيغ فعنده (كان فعل) للماضي البعيد المنقطع ، و(كان قد فعل) للماضي القريب المنقطع ، ولم يذكر صيغة (قد كان فعل) ، ولعلها قد تدل على الماضي القريب المنقطع ؛ لوجود (قد) التي تقرب الفعل الماضي من الحال يقول ابن هشام :" تقول :قام زيد ، فيحتمل الماضي القريب والبعيد ، فإن قلت : قد قام اختص بالقريب". (١)

على أنني أشيرُ إلى وجود صيغة لم ترد في دراستي دكتور تمام والدكتور المخزومي ، وهي : (لا يزال يفعل) ، وهي كما ترى مكونة من فعل ناسخ + فعل مضارع ، وقد وردت الصيغتان في كتاب الله جل وعلا كما في تين الآيتين : " ولا يزال الذين كفروا تصيبهم بما صنعوا قارعة " (٢) ، وفي قوله عز سلطانه : " ولا تزال تطلع على خائنة منهم " .(٣) ولعل هذه الصيغة – والله أعلم – تدل على

---

(١) مغني اللبيب ١/١٣٧

(٢) الرعد الآية ٣١

استمرار وقوع الحدث في المستقبل ؛ لأن (يفعل) تصلح لذلك ، فإذا انضمت لها (لا يزال) أفادت الدلالة على الاستمرار .

وبعدُ ، فقد عرضنا في هذا الفصل لآراء المعاصرين فيما حاولوه من تجديدٍ للنحو ، ووجدنا أن نظرية العامل التي لم يأخذوا بها ، كما لم يأخذوا ببعض حركات الإعراب هي الكيان الذي يقوم عليه الدرس النحوي ، ولا سبيل غيره يمكن أن نهتدي ، وفيما يلي نتناول جهود علاء الأزهر في دراسة اللغة العربية ، وفي الدفاع عنها .

---

(٣) المائدة الآية ١٣

المبحث الثالث

موقف علماء الأزهر من دعاة التجديد في النحو :

لقد كان لعلماء الأزهر نهج بين في مجال دراسة اللغة العربيـــة نحوهـــا وصرفها فقد تسابقوا لكتابةالحواشي ، التي شرحوا فيهـــا أهـــم الكتـــب النحوية ، ومنها حاشية الشيخ إبـــراهيم البـــاجوري ، وحاشيةالشـــيخ الصبان ، وحاشية الشيخ الأمير على شرح الأزهرية ، وحاشية العطار ، وإلى جانب ذلكتحقيقات وتعليقات الشيخ الجليل محمد محـــي الـــدين ، والتي يسرت الدرس النحوي بعبارة سهلة ،وأسلوب رفيع ، إن علمـــاء الأزهر ما برحوا يدافعون عن لغة القرآن الكريم ، وذلك عـــن طريـــق تدريسهملأمهات كتب النحو ، و كذلك مـــن خـــلال اختصـــار الشـــروح المطولة دون المساس بالأصول .

ومن علماء الأزهر الأستاذ محمد عرفة ، والـــذي كتـــب يـــرد علـــى صاحب (إحياء النحو) ، وذلك فيكتابه الذي سماه (النحو والنحاة بـــين الأزهر والجامعة) ، ومما قاله في الرد على الزعم القائل بأن الفتحة أخف الحركات ،ولا تعتبر من علامات الإعراب:« والراجح في هـــذا مـــا ذهب إليه النحاة ؛ لأنَّا إذا راعيناالسكون والفتحة عند النطق بحرف مثل الباء كأبكم نجد السكون لا يقتضي منا إلا التقاء الشـــفتين ، أماالفتحـــة فيها فتقتضينا إطباق الشفتين وفتحهما ، وما يقتضينا عملاً واحداً أخـــف

مما يقتضي عملين ،فالسكون أخف من الفتحة ، ولو رجعنا إلى أنفسنا واختبرنا المخارج ، لوجدنا الفتحة إذا مددنا الصوتبها تولدت الألف ، وإذا مددنا الصوت بالضمة تولدت الواو ، وإذا مددنا الصوت بالكسرة تولدت الياء... فالحرف إذا نطقنا به محركا ، فقد نطقنا بحرف وشرعنا في حرف آخر ، وإذا نطقنا به ساكنا لم ننطقإلا بذلك الحرف ؛ إذن فالحرف المتحرك حرف وبعض حرف ، والحرف الساكن حرف فقط ، والحرفوبعض الحرف أثقل من الحرف فقط ، وإذن فالسكون أخف من الحركة ، وقد فطن النحاة لذلك إذرمزوا للفتحة بألف صغيرة ، وللضمة بواو صغيرة ، وللكسرة بياء صغيرة " . (١)

وفي الرد على القول باطراح العوامل ، واتهام النحاة بأنهم متأثرون بالفلسفة، وهم من جلبواهذه العوامل يقول : " نظرنا في قول النحاة إن الفاعل مرفوع بالفعل ، والمفعول منصوب بهوأن المجرور مجرور بالحرف أو الإضافة، وأن المرفوع مرفوع بالمبتدأ، وأن الفعل يعمل الرفعوالنصب ،وأن الحرف يعمل الرفع والنصب والجر إلخ ، فعرضت لنا الشكوك الآتية : أن هذهالألفاظ لو كانت عوامل عملت الرفع والنصب والجر والجزم، لكانت إما فاعلة بالإرادةكالإنسان، أو بالطبيعة كالنار ... فلو كانت هذه الألفاظ فاعلة بطبعها لما وجد لحن أصلا،ولكان كلما وُجد الفعل رفع الفاعل ونصب المفعول، ولم يقدر أحد على مخالفة ذلك كما

أنهإذا وجدت النار كان الإحراق ،وإذا وجدت الحرارة في الماء كان البخر ... وليس الأمر كذلك فيما يسميه النحاة عوامل " (٢)

ويمضي الأستاذ عرفة فيقرر أن مراد النحاة بنسبة العمل للعوامل ، لعلاقتها بمراد المتكلم الذي يرفع الفاعل ،وينصب المفعول به، ويجر بالحرف أو بالإضافة ، ليدل بذلك على الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة .وهذا ما يوضحه جليا قول ابن جني في الخصائص :" والعوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ، ألا تراك إذا قلت : ضرب سعيدٌ جعفراً ، فإن ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئاً ... إنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد ، وليت عمراً قائمٌ ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفعالمبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ؛ هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول ، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ". (١)[٣١]

---

(١) الخص (١) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص ١٦٢/١٦٣

(٢) المرجع السابق ص ٧٧/٧٨

٣-ائص لابن جني ص ١١٤

(٤) سورة التوبة ٣

وفي الرد على الذين يزعمون بأن النحاة قصروا النحو على الإعراب والبناء ، وتركوا ما عدا ذلك من خصائص العربية وأساليبها يقول الأستاذ عرفة إن النحو عند النحاة شامل الإعراب والبناء وخصائص العربية ، وما يتعلق بأساليبها من تقديم وتأخير ، وحذف وذكر ، أليس النحاة قد تحدثوا عن الخطأ في جر كلمة (رسوله) في قوله جل وعز : " أن الله بريء من المشركين ورسوله " (٢) ، إذ المعنى أن الله قد برئ من رسوله ، وهذا يؤدي للكفر ، والقراء الصحيحة برفع (رسولُه) وبها يستقيم المعنى وهو أن الله ورسوله بريئان من المشركين . (٣)

وهذا وغيره من المباحث يرينا اهتمام النحويين بالمعنى .

ويمضي الأستاذ عرفة في نقد القول بترك الإعراب بالحروف في الأسماء الستة ، وجعلها معربة بالحركات الظاهرة ، فيقول بأن هذه الأسماء عند تثنيتها تعرب بالحروف فنقول :حضر أبواك ، وأكرمتُ أبويك ،وسلمت على أبويك، فلا ضير أن تعرب في حال إفرادها بالحروف وكذلك القول في إعراب جمع المذكر السالم . (٤) ويروي لنا ابن جني هذه القصة في كتابه الخصائص يقول :"وسألت الشجري يوماً فقلت : يا أبا عبد الله ، كيف تقول ضربتُ أخاك ؟ فقال : كذاك ، فقلت: أفتقول: ضربتُ

---

(٥) النحو و النحاة ص ١١٧

(٦) نفسه ص ١٨٩

أخوك ؟ فقال :لا أقول: أخوك أبداً ، قلت :فكيف تقول ضـربني أخـوك؟ فقال : كذاك ،فقلت: ألست زعمت أنك لا تقولُ: أخوك أبداً ؟ فقال أيـشٍ ذا:اختلفت جهتا الكلام "(١)[٣٢]

وبعد ، فإن المتأمل في القرآن الكريم ، وما جاءنا من الشعر والنثر فـي كلام العرب يتبين له أنَّ الضمة وما ينوب عنها من حـروف علامـات على الأبواب المرفوعة ، والفتحة وما ينوب عنها علامات على الأبـواب المنصوبة ،والكسرة وما ينوب عنها علامة على الأبواب المجرورة .

ومما ذهب إليه المجددون أن التوابع يجب أن نضم إليها الخبر ؛ لأنـه من أهمّ الأقسام ، وأولاها أن يذكر ، والذي منـع النحـاة أن يقولـوا بالاتباع في باب الخبر أنّهم رأوا المبتدأ يكون مرفوعاً والخبـر يكـون منصوباً في باب كان ، ورأوا المبتدأ منصوبا ، والخبر مرفوعا في بـاب إن فأنكروا الاتباع . (٢)

يقول الأستاذ عرفة إن جعلهم الخبر من التوابع فيه تشويش ، وتخـبط ؛ لأن من التوابع ما تجب مطابقته للمتبوع في التعريف والتنكير كالنعـت

---

(١) الخصائص ١/ ٢٥٠

(٢) انظر إحياء النحو ص ١٢٦/١٢٧ ، وفي النحو العربي قواعـد وتطبيـق ص ١٩٧-١٩٩

(٣) النحو والنحاة ص ١٩٨/١٩٩

مثلا ، ومنها ما لا تجب مطابقته ، والمبتدأ قد يكون معرفة ويكون الخبر نكرة كقولنا محمدٌ مجتهدٌ ، والتوابع يمكن الاستغناء عنها ؛ لأنها لــيس أحد ركني الإسناد ، بخلاف الخبر فإنه ركن . (٣)

خاتمة

بعد عرض آراء القدماء والمحدثين في محاولتهم تجديد النحو ألفيناهم قد تأثروا في كثير من آرائهم بما ورد في كتاب (إحياء النحو) ، وبالرغم من وحدة الهدف عندهم وهو التجديد وتيسير الدرس النحوي -كما يقولون - إلا أن آراءهم تباينت ، ولذا فإن نظرية العامل النحوي هي النظرية الوحيدة التي نستطيع بها أن نقدم تفسيراً مقنعاً للعربية الفصحى ، وما قدمناه من جهود المجددين التي عرضناها تجعلنا نوقن بغموض هذه الآراء ، وعدم اطرادها ، مع ما فيها من مخالفة لواقع الاستعمال اللغوي .

إن لغتنا العربية من خصائصها الإعراب ، واختلاف الحركات في أواخر الكلمات يتبعه اختلاف في المعني ، وقد أدرك النحاة ذلك ، بسبب استقرائهم للغة بعد جمعها ، ولذا كانت مناهجهم متلئبة ، أمّا المحدثون فقد اختلفت مناهجهم ، وتباينت آراؤهم تبعاً للمدارس اللغوية التي تأثروا بها ،فأصحاب المدرسة التحويلية مثلا نجدهم قد أخذوا بنظرية العامل والمعمول ، فدرسوا اللغة العربية مستضيئين بسناها ، مسترشدين بآراء القدماء من النحاة ، بينما دعا آخرون من الذين راموا التجديد إلى نبذ العامل ، وبالتالي عدم الاعتداد بالحركة الإعرابية ، فأداهم ذلك للقول برفع المفعول به ، ونصب الفاعل ، وجعل الخبر من

التوابع ، وإعراب اسم إن مبتدأ منصوبا ، وإلغاء الإعراب التقديري ، فاضطربت المصطلحات ، وتناقضت الآراء .

إنّ وظيفة النحو الأولى والأساسية هي دراسة المعنى النحوي الوظيفي ، ولذا فإنّ ما وجهه أصحاب التجديد،من نقد للنحاة القدماء ، وقولهم بأنهم لم يلتفتوا لدراسة المعنى لم يكُ نقداً موضوعياً ؛لأنَّ كلمة المعنى تشمل المعنى النحوي الوظيفي ، والمعنى المعجمي ، والمعنى الدلالي ، وليس من مهام النحوي دراسة كل هذه المعاني .

لقد تبين لنا في هذا البحث الدور الذي يقوم به علماء الأزهر في نشر العلوم الإسلامية بوجه عام ، و دورهم في الحفاظ على اللغة العربية على وجه الخصوص ، وتجلى لنا من خلال البحث أيضاً أن لهم فضلاً كبيراً في الحفاظ على تراث الأمة ، والدفاع عنه ، وبخاصة تلك الدعوة التي سعت لهدم صرح اللغة العربية ، وقد كان لهؤلاء العلماء نهج بين فقد تسابقوا لكتابة الحواشي ، التي شرحوا فيها أهم الكتب ، وكذلك عن طريق تدريسهم لأمهات كتب النحو ، بالإضافة للجهود التي بذلوها في تيسير الدرس النحوي من خلال اختصار الشروح المطولة ، وذلك كله دون المساس بالأصول ، ودون تغيير في المنهج ، فتجديد القدماء من النحاة إتمام للبناء ، مع مراعاة الأصول ، وتجديد المعاصرين تقويض للبناء ، تنبو عنه وتجتنبه العقول .

قائمة المصادر و المراجع

١- أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ، د. محمد البنا ، ط دار الاعتصام ، القاهرة ١٩٨٠

٢-أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ، د. محمد البنا ، ط دار البيان العربي ، جدة ١٩٨٥

٣-إحياء النحو : الأستاذ إبراهيم مصطفى ، القاهرة ١٩٥٩م .

٤-إملاء ما من به الرحمن ، العكبري ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٧٩

٥- البخلاء ، الجاحظ ، ط مكتبة النشر العربي ، دمشق

٦-اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين ،دراسة وتقويم ، د.أحمد جار الله الزهراني ،ط مكتبة الرشد ، الرياض ٢٠٠٧م

٧-الجنى الداني في حروف المعاني ، حسن بن القاسم المرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل ، ط المكتبة العربية ، حلب ١٩٧٣

٨-الخصائص : أبو الفتح بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، بيروت ، دار الهدى للطباعة والنشر الطبعة الثانية .

٩-دراسات في الإعراب : الدكتور عبد الهادي الفضلي، دار تهامة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥

١٠-دراسات نقدية في النحو العربي : الدكتور عبد الرحمن أيوب ، مكتبة الأنجلو المصرية .

١١-الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي ، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف الطبعة الثالثة

١٢-دراسات نقدية في النحو العربي : الدكتور عبد الرحمن أيوب ، مكتبة الأنجلو المصرية .

١٣-ديوان بشر بن أبي خازم ، تحقيق الدكتورة عزة حسن ، دمشق ١٩٦٠م .

١٤-ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي ، تحقيق هاشم الطعان ، بغداد ١٩٧٠م .

١٥-شرح المفصل : ابن يعيش ، عالم الكتب بيروت .

١٦- صحيح مسلم ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠١

١٧- الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرائي ، ط مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٣

١٨-في النحو العربي نقد وتوجيه : الدكتور مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ .

١٩- الكتاب : سيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ

٢٠-المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم المرجان ، ط دار الرشيد ١٩٨٢

٢١-النحو الجديد ، عبد المتعال الصعيدي ، ط دار الفكر العربي ١٣٦٦ ه